

فيتو قيس سعيد يؤخر الإعلان عن تشكيل الحكومة التونسية

الحبيب الجملي: حريص على التثبيت من كفاءة المرشحين واستقلاليتهم

أجل رئيس الحكومة التونسية المكلف الحبيب الجملي الإعلان عن حكومته التي كان من المنتظر أن يتم الجمعة، بعد مشاورات مع رئيس الجمهورية قيس سعيد وهو ما عزز التكهنات برفضه للأسماء المقترحة.

تونس - رجحت اوساط سياسية أن يكون سبب تأجيل الإعلان عن الحكومة التونسية الذي كان من المتوقع أن يتم الجمعة، رفض الرئيس قيس سعيد لعدد من الأسماء المرشحة خاصة ما يتعلق بحقيبتي الخارجية والدفاع.

وجاء الإعلان عن التأجيل بعد مباحثات أجراها الرئيس التونسي ورئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي، الجمعة حول آخر المستجدات المتعلقة بمسار تشكيل الحكومة الجديدة.

وعقب اللقاء قال الجملي، بحسب بيان للرئاسة التونسية، إنه "لن يتم الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة الجمعة".

وأضاف الجملي، أنه أطلع رئيس الجمهورية على المفاوضات الجارية بخصوص تشكيل حكومة مستقلين وفق ما أعلن عنه سابقا.

وحدد حرصه على التثبيت من كفاءة المرشحين ونزاهتهم وبعدهم عن الالتزام السياسي، بحسب المصدر ذاته.

وعبر الجملي عن أمله في أن يتم الإعلان عن تركيبة الحكومة في أقرب الأجل.

وقال رئيس الحكومة المكلف إن ما راج حول مطالبة رئيس الجمهورية بالعودة إلى التشاور مع الأحزاب السياسية، خبر عار عن الصحة وأن الرئيس على مسافة من جميع الأحزاب. وبين الجملي أن التأخير في إعلان تشكيل الحكومة يعود أساسا إلى مزيد التمهيد والتثبيت في السير الذاتية للمرشحين لتولي حقايب وزارية في حكومة الكفاءات المستقلة خطة النهضة التي ستضمن لها الاستقرار في سياسة الهروب من تحمل المسؤولية

وأكد الجملي أنه سيعمل قريبا على تشكيل حكومة لكنه لم يحدد سقفا زمنيا لذلك، مشيرا إلى أنه لا وجود لعقبات تمنع تشكيل الحكومة.

ومنصف نوفمبر الماضي، كلف الرئيس قيس سعيد، الجملي بتشكيل الحكومة، بعد طرح اسمه من جانب حركة النهضة، التي تصدرت نتائج الانتخابات التشريعية في الـ6 من أكتوبر الماضي.

وقبل أسبوع، طلب الجملي من سعيد تمديد مهلة تشكيل الحكومة، بعد انقضاء الشهر الأول دون تشكيلها. وتحتاج الحكومة المقبلة لتأييد 109 نواب لاعتمادها (50 بالملءة +1).

والخميس، رجح رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي، أن يتم التصويت على منح الثقة للحكومة الجديدة السبت.

وأكد الغنوشي، في تصريح إعلامي، بمقر البرلمان، "إمكانية عرض التشكيلة الحكومية المقترحة بين الخميس أو الجمعة على أنظار البرلمان".

واستدرك بالقول "إذا لم يتم ذلك السبت فمن المرجح أن ترحل جلسة التزكية إلى الأسبوع القادم".

والاثنين، أعلن الجملي، أنه قرر تشكيل حكومة كفاءات مستقلة عن كل الأحزاب السياسية في البلاد،

وأكّد الغنوشي، في تصريح إعلامي، بمقر البرلمان، "إمكانية عرض التشكيلة الحكومية المقترحة بين الخميس أو الجمعة على أنظار البرلمان".

واستدرك بالقول "إذا لم يتم ذلك السبت فمن المرجح أن ترحل جلسة التزكية إلى الأسبوع القادم".

والاثنين، أعلن الجملي، أنه قرر تشكيل حكومة كفاءات مستقلة عن كل الأحزاب السياسية في البلاد،

وأكّد الغنوشي، في تصريح إعلامي، بمقر البرلمان، "إمكانية عرض التشكيلة الحكومية المقترحة بين الخميس أو الجمعة على أنظار البرلمان".

واستدرك بالقول "إذا لم يتم ذلك السبت فمن المرجح أن ترحل جلسة التزكية إلى الأسبوع القادم".

والاثنين، أعلن الجملي، أنه قرر تشكيل حكومة كفاءات مستقلة عن كل الأحزاب السياسية في البلاد،

وأكّد الغنوشي، في تصريح إعلامي، بمقر البرلمان، "إمكانية عرض التشكيلة الحكومية المقترحة بين الخميس أو الجمعة على أنظار البرلمان".

واستدرك بالقول "إذا لم يتم ذلك السبت فمن المرجح أن ترحل جلسة التزكية إلى الأسبوع القادم".



الجملي أمام تحدي إرضاء سعيد

الغنوشي يسعى لتثبيت تعيينات تخلق إدارة موازية داخل البرلمان التونسي

الحامي كمششارة مكلفة بالشؤون البرلمانية وأحمد المشرقي كمششارة مكلف بالدبلوماسية. وخلافا لنواب سابقين شملت قائمة التعيينات في ديوان رئيس البرلمان وسيم الخضراوي كمششارة مكلف بالإعلام والاتصال وحاتم المناعي تم تعيينه مستشارا مكلفا بالبروتوكول وجمال العوي مستشارا سياسيا ومحمد بيانة تم تعيينه مسورا. ورد الغنوشي على تلك الانتقادات بتأكيد قانونية التعيينات التي قام بها في مجلس النواب، مشددا على عدم وجود أي شخص لا يحق له التواجد في البرلمان.

أعضاء ديوانه لا يعتبر إقرارا بشرعية تلك التعيينات ولا موافقة عليها خاصة وأن جل الأسماء المطروحة هي مقادرات في التنظيم الذي يرأسه رئيس المجلس وهو ما يعتبر ضربا لحياد الإدارة وتكوينها لإدارة موازية وإخلالا بمبدأ الحياد في إدارة شؤون المجلس. وكان النائب عن الكتلة الديمقراطية المنجي الرجوي أكد خلال الجلسة العامة الأسبوع الماضي أن عددا من النواب السابقين في حركة النهضة لم يُنتخبوا في الانتخابات التشريعية الأخيرة بداية من مدير الديوان الحبيب خضر ومرحززة العبيدي المششارة المكلفة بالتعاون الدولي والشؤون الخارجية وهالة

وشددت السايحي في توضيح وجهته للغنوشي على أنه لم تتم أي موافقة أو مصادقة على التعيينات التي قام بها وأنه لم يطلب أساسا من أعضاء المكتب أثناء الجلسة التصويت على هذه التعيينات لإضفاء الشرعية عليها، قائلة إن كل ما شأنها خلق مكتب مجلس مواز لمكتب البرلمان وإدارة موازية لإدارته. والخميس أكد راشد الغنوشي في تصريحات إعلامية، أن اجتماع مكتب البرلمان عين مسالة تعيينه لعدد من المستشارين، وأنه رأى أنها مطابقة للقانون والشرعية، وهو ما دفع عضو مكتب المجلس سميرة السايحي لإصدار توضيح ينفي تلك التصريحات.

تونس - يحاول رئيس البرلمان التونسي ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي من خلال الاعتماد على سياسة الأمر الواقع تثبيت تعيينات قام بها مؤخرا داخل البرلمان اعترفت أغلب الكتل أنها تمس من حيادية الإدارة ومن شأنها خلق مكتب مجلس مواز لمكتب البرلمان وإدارة موازية لإدارته. والخميس أكد راشد الغنوشي في تصريحات إعلامية، أن اجتماع مكتب البرلمان عين مسالة تعيينه لعدد من المستشارين، وأنه رأى أنها مطابقة للقانون والشرعية، وهو ما دفع عضو مكتب المجلس سميرة السايحي لإصدار توضيح ينفي تلك التصريحات.

الجيش الليبي يستعد لمعركة الأحياء الرئيسية في طرابلس

السيطرة على منطقة صلاح الدين ومعسكر البرموك ومنطقة خلة الفرجان، مع فرار قوات حكومة الوفاق أمام ضرباتهم، على حد قوله. كما أعلن الجيش، الجمعة، السيطرة على منطقة الحرشنة التابعة لمدينة الزاوية التي تبعد 48 كلم شمال غربي العاصمة طرابلس. وذكر المصدر أيضا أن سلاح الجو قام بغارات جوية مباغتة على عدة مراكز مهمة لمن أسماهم الميليشيات المسلحة، ومنها كتيبة الفاروق بمدينة الزاوية غرب العاصمة، ونجح في تدمير عدة البيات لقوات حكومة الوفاق بالعاصمة طرابلس. ومن جانب آخر نعت قوات حفتر أحد أبرز قادتها وهو العقيد ركن فتحي بلعيد أثناء اشتباكات الجمعة جنوب العاصمة. وتأتي هذه التحركات بعد إعلان خليفة حفتر ساعة الصفر للسيطرة على العاصمة الليبية طرابلس وإعطاء مهلة للجماعات المسلحة ومنها كتائب مدينة مصراتة لتسليم أسلحتها، وكانت المملة ستة أيام انتهت الخميس بعد رفض الأخيرة تسليم أسلحتها وانسحابها من العاصمة.

وقال الناطق باسم ما يسمى قوة مكافحة الإرهاب التابعة لقوات حكومة الوفاق، عبد الباسط تيكمة، الجمعة، إن قوات عملية "بركان الغضب" اضطرت إلى الانسحاب من محور صلاح الدين على شكل مجموعات للحفاظ على حياة الأفراد والمسلحين أمام تقدم قوات الجيش.

موقف جزائري غامض من بؤادر التدخل التركي في ليبيا

جهدا معتبرة لدى العواصم الإقليمية، للمساهمة في بلورة حل توافقي بين الأطراف المتصارعة في ليبيا، واستقبلت بلاده العديد من الشخصيات والوجوه الليبية، بما فيها المحسوبة على التيار الإسلامي المتطرف عبد الحكيم بلحاج. وراعت الدبلوماسية الجزائرية حينها على "الحل السياسي في الأزمة الليبية وعلى الحوار بين جميع أطراف الصراع"، وشددت على "عدم التدخل الخارجي أو الانحياز لطرف على حساب آخر"، فضلا عن رفض التدخل العسكري الخارجي في ليبيا. وبقيت الحكومة متمسكة بدستورية عدم تخطي الجيش الجزائري لحدوده الإقليمية، أو المشاركة في الحروب خارج تراب بلاده، رغم الضغوط التي مورست عليها من طرف قوى إقليمية كفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، للمساهمة في الحرب على الإرهاب بمنطقة الساحل. ومع ذلك لم تتوان الجزائر في إبداء تعاون مالي واستخباراتي ولوجستي مع جيوش أجنبية تخوض حربا على الجماعات الجهادية في الساحل الصحراوي، لكنها بقيت متمسكة بعدم تخطي جيشها لحدوده الإقليمية. إلا أنه لم تتضح إلى حد الآن طبيعة العودة والتفعيل، إذا كانت مراجعة للموقف الجزائري من تركيبة الأزمة، أو البقاء على الموقف التقليدي وتضمينه بنشاط دبلوماسي فعال، وباستثناء جدول أعمال المجلس الأعلى للامن المنعقد مساء الخميس، فإنه لم يسجل أي تحرك في هذا الشأن.

وكانت قيادة الجيش قد أعادت نشر قوات ووحدات الجيش في الحدود الشرقية والجنوبية منذ سقوط نظام العقيد الليبي الراحل معمر القذافي العام 2011، تحسبا للأخطار القائمة وبخول قوى إقليمية على خط الصراع في المنطقة وإمكانية جرّها إلى حرب مدمرة. ورغم بؤادر الأزمة التي أحاطت بالنظام السياسي السابق بقيادة الرئيس بوتفليقة، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية حافظت على حضورها في الملف الليبي، قبل أن ينكفي دورها ويتم التفرغ كليا للوضع الداخلي، خاصة في ظل الفراغ المؤسساتي وهشاشة السلطة، بعد تنحي بوتفليقة في مطلع أبريل الماضي. وتعرض الموقف الجزائري لانتقادات عديدة بشأن الأزمة الليبية، رغم أن وزير الخارجية السابق عبد القادر مساهل، بذل



الجزائر تتخذ إجراءات جديدة على حدودها

صابر بليدي

الجزائر - عقدت هيئة المجلس الأعلى للامن في الجزائر، اجتماعا برئاسة الرئيس عبد المجيد تبون، هو الأول من نوعه منذ العام 2013، لدراسة بعض الملفات المطروحة في البلاد، وعلى رأسها الوضع الأمني والاستراتيجي على الحدود الجنوبية والشرقية. ويعد المجلس الأعلى للامن، المكون من مسؤولين ساميين في الدولة، على غرار الرئاسة والأمن والدفاع وبعض القطاعات السيادية، أعلى مؤسسة في البلاد تجتمع وتتداول في الأوضاع الاستثنائية داخليا وخارجيا.

وحسب بيان لرئاسة الجمهورية، فإن الاجتماع خصص لدراسة ما أسماه بـ "الهيئة الشعبية التي راقتت تشييع جنازة القائد السابق لهيئة أركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح"، وللتنظرات المسجلة على الحدود البرية الجنوبية والشرقية، ومالي وليبيا على وجه التحديد.

وأفاد البيان بأن المجلس أقر عدة إجراءات ستدخل حيز التنفيذ قورا، لمواجهة التطورات المنتظرة لاسيما في ظل بؤادر التدخل العسكري التركي في ليبيا، وتفعيل الدور الجزائري في الملف الليبي، لكنه لم يفصح عن شكل أو طبيعة تلك الإجراءات.

ويرى متابعون للشأن السياسي الجزائري، أن الإجراءات الواردة تندرج في سياق غلق كلي للحدود البرية الجنوبية والشرقية، وتعزيز التواجد العسكري واللوجستي على الشريط الحدودي